" مؤشرات تحقّق معيار "البحث العلمي" بجامعة مصراتة كلية التربية (أُنموذجاً) حسب متطلبات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي "

إعداد: أ. خالد عيّاد الأشـــلم•

أ. عمر سالم عبدالدائم•

المقدمة:

يجد الفرد نفسه بحاجة ماسة إلى مراجعة وتقييم ما أنجزه من أعمال وما أتم من خطوات في سبيل إنجاز المهام، أو تحقيق أية أهدافٍ مخطط لها، أو موضوعة مسبقاً لاسيما تلك التي تخص عمله المرتبط بالمؤسسة التي يعمل بها سواء كانت عامةً أم ربحيّةً خاصةً تقدّم خدمة أو سلعة على حد سواء، إذ لا يكتمل إطار أي عمل ولا يقوم له بنيان واضح ومنظّم إلا من خلال تلك المراجعة أو بواسطة ذلك التقييم بعد استكمال مرحلة من مراحل العمل، أو فترة من فتراته الزمنيّة، فضلاً عن التقييم اللحظي الذي يكون في مرحلة الإنجاز نفسها وغالباً ما يعقب ذلك التقييم الذي تكون نتيجته أرقام عادةً مجموعة إجراءات تقويميّة أو تصحيحيّة لبعض الانحرافات، أو على الأقل التنبيه عليها كي يتسنى لذوي الاختصاص أو المسئولين الاهتمام بها وإعطائها حقها من التعديل، والتحديث للأفضل، وصولاً للغايات المرغوبة، أو النتائج المطلوبة تحقيقها على أكمل وجه.

ومن هذا المنطلق أرتأى الباحثان من خلال معايشتهما لواقع كلية التربية بجامعة مصراتة باعتبار أحدهما عضو هيأة تدريس قار بها، والآخر قار ومتعاون سابق بها ضرورة الوقفة التقويمية الأولية للكلية بشكل عام، ولو بصورةٍ سريعة تتّسم بالشموليّة من خلال بحث علمي محايدٍ مبسّط ينتهج المنهج الوصفي التحليلي لواقع استعداد الكليّة

• عضو هيأة التدريس بكلية التربية في جامعة مصراتة

• عضو هيأة التدريس بكلية التربية في الجامعة الأسمرية الإسلامية

للاعتماد المؤسسي رسمياً من خلال آراء طائفة من أعضاء هيأة التدريس المتواجدين خلال هذا العام الجامعي، والمعاصرين لإجراءات الدراسة الجامعيّة فيها، وباعتبار أن مركز ضمان الجودة يقوم هذه الأيام بتقييم الكليات الجامعية في أكثر من مجال للاعتماد المؤسسي، فقد اقتصر هذا البحث على جزء، أو جانب واحد منها، وهو الجانب الذي يختص بالبحث العلمي دون غيره، وعليه فقد سلّط الباحثان الضوء على ما يخص هذا الجانب من الأهداف من خلال تحوير مؤشراته المعلنة إلى 3 محاور هي: محور التجهيزات، ومحور الإجراءات، ثم التشجيع والتحفيز، وتوزعت عليها تلك المؤشرات وفقاً لمفهوم وتبعية كل منها. وفي العرض التالي سرد لأهم مكونات الإطار العام لهذا البحث:

أولاً. إشكاليّة البحث: تمثّلت إشكاليّة هذا البحث الذي أنجز خلال العام الجامعي 2019– 2020م في الحاجة للتأكّد من أن كليّة التربية بجامعة مصراتة على استعداد للتقديم على طلب الحصول على الاعتماد المؤسسي من المركز الوطني بضمان الجودة في معيار "البحث العلمي"، وبالتالي معرفة مدى جاهزية الكلية للانتقال إلى متطلبات الاعتماد البرامجي وفقاً للمؤشرات الحديثة المعتمدة .

ثانياً: تساؤلات البحث: تمثلت تساؤلاته في الآتي:

1. ما درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي؟.

2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي يُعزى لمتغير المؤهل: (ماجستير – دكتوراه)؟.

3 . هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة للاعتماد المؤسسي يُعزى لمتغير التخصص (تطبيقي– أدبي)؟.

ثالثاً: فرضيات البحث: تمثلت فرضيات هذا البحث في الآتي:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي يُعزى للمؤهل العلمي: (ماجستير– دكتوراه).

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي يُعزى للتخصص: (تطبيقي– أدبي).

رابعاً : أهداف البحث: هدف هذا البحث إلى:

1. التعرّف على بعض المفاهيم العلمية حول البحث العلمي والاعتماد المؤسسي.

2. معرفة درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي.

3. تحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي تُعزى لمتغير المؤهل العلمي: (ماجستير– دكتوراه).

4. تحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي تُعزى لمتغير التخصص: (تطبيقي– إنساني أو أدبي).

خامساً : أهميّة البحث: تكمن أهمّيّة هذا البحث في كونه يمثّل:

1. إمرار إدارة الكلية بتجربة اختبار وتدقيق مبدئية يضعها في مشهد الاختبار الرسمي الذي ستمر به عند التقديم على الاعتماد في الفترة القادمة.

2. فرصةً لأطلاع المسئولين في كلية التربية وجامعة مصراتة خصوصاً، ووزارة التعليم ومركز ضمان الجودة عموماً، على مستوى تحقق جزء من أهداف هذه المؤسسة رغبةً في لفت انتباههم لهذا الجانب المهم المتعلّق بالدافعيّة والتحفيز في العمل بشكل أكبر.

3. إفادة المهتمّين في مجال الإدارة وباقي فروع العلوم السلوكيّة عموماً من الجانب النظري للبحث من ناحية، وما يتمخّض عنه من توصيات من ناحية أخرى.

4. قد يُسهم البحث في لفت أنظار المسئولين في مؤسّسات أخرى لهذا الجانب المهم استرشاداً بنتائج مثل هذه البحث بالكلية المعنية كنموذج.

5. محاولة إثراء الجانب الأكاديمي بالمكتبات الجامعيّة بنوع من المعارف التي تحمل الطابع التطبيقي في القياس، والتقويم للأداء من وجهة نظر المراقبين عن قرب للمستجدّات والتحسينات افتراضاً.

سادساً : حدود البحث: تتمثل حدوده في الآتي:

1. الحدود المكانية: حدود البحث المكانية تقتصر على كليّة التربية بجامعة مصراتة.

2. الحدود البشرية: أجري البحث الحالي على أعضاء هيأة التدريس بالكلية المعنية.

3. الحدود الزمنية: أنجِز هذا البحث خلال العام الجامعي 2019– 2020م.

4. الحدود الموضوعية: يقتصر موضوعه على تحديد درجة تحقق مؤشرات معيار البحث العلمي بالكلية المعنية؛ بهدف محاولة تقييمها والاستفادة من النتائج في التقويم وتصحيح الانحرافات.

سابعاً : مصطلحات البحث: أبرز مصطلحات هذا البحث تتمثل في الآتي بيانه إجرائياً:

1. المعيار: هو بيان بالمستوى المتوقع الذي وضعته هيأة مسؤولة ، أو معترف بها بشأن درجة أو هدف معين يراد الوصول إليه ويحقق قدراً منشوداً من الجودة [1].

2. المؤشرات: جمع مؤشر، وهو مقياس كمي، أو نوعي لمستوى الأداء بمرور الوقت، للاستدلال على مدى تحقق المعيار.

3. الاعتماد المؤسسي: هو قرار الهيئة – (الجامعة أو الهيئة المختصة بمنح الاعتماد)– باستفاء الكلية أو البرنامج التعليمي لمستوى معين من معايير الجودة وأنه لديه نظم فعالة لضمان الجودة والتحسين المستمر لأنشطتها الأكاديمية وفقاً للضوابط التي تنشرها الجهة أو الهيأة التي تمنح ذلك الاعتماد[2].

---

[1]- علاء الدين ابراهيم الشيخ، "تقييم مدى تطبيق معايير الجودة والاعتماد الاكاديمي في مؤسسات التعليم الصحي"، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016م، ص42.

[2]- محاسن عدنان، وآخرون، "تقييم أعضاء هيأة التدريس للعملية التعليمية بكليات جامعة الزاوية في ضوء محاور الاعتماد المؤسسي"، طرابلس، 2013م، ص3.

4. جامعة مصراته: إجرائياً هي "إحدى الجامعات الليبية التي تسهم في تطوير التنمية بتخريج الكوادر العلمية المؤهلة في مختلف التخصصات العلمية، أنشئت في عام 2000م، وتأسست أولى كلياتها عام 1984م"، أما كلية التربية بها فهي الوحدة الجامعية التي أنشئت ابتداءً "بموجب القرار رقم 1258 لسنة 1996م بشأن إنشاء المعهد العالي لإعداد المعلمين، ثم اعتباراً من العام الجامعي 2005/2004م آلت تبعيته إلى جامعة مصراتة تحت مسمى كلية المعلمين بمصراتة بموجب قرار وزاري، ثم سميت باسم كلية التربية اعتباراً من فصل الخريف 2009/ 2010م[1].

الدرسات السابقة:

اطلع الباحثان على عدد من الدراسات العلمية ذات العلاقة بموضوع البحث، حيث اتضح أن هذا الموضوع يحظى باهتمام واسع من قبل بُحاث في مجال الإدارة؛ نظراً لأهمية الاعتماد المؤسسي في النهوض بمؤسسات التعليم العالي في العالم، ولعدم إتاحة الفرصة للباحثيْن على سرد عدد كبير من الدراسات المتعلقة بالاعتماد المؤسسي في هذا البحث، فقد اكتفيا بعرض أربعة منها للاعتماد المؤسسي محلية وعربية، فيما يلي توضيح بذلك:

1. دراسة الأمين 2015م[2]:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي وأثرها على التقويم والاعتماد المؤسسي بالمملكة العربية السعودية، ولتحقيق ذلك استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وأيضاً التعرف على الخطوات التي يمكن اتباعها لتطبيق نظام الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي ومعرفة أسس ومتطلبات، وأبعاد الجودة حسب متطلبات الهيأة الوطنية للتقويم والاعتماد اللأكاديمي والتعرف على المشكلات التي تواجهها، ومن أهم الفرضيات التي افترضتها الدراسة هي أن هناك علاقة

1- كلية التربية ، دليل أعضاء هيأة التدريس الصادر عن كلية التربية بجامعة مصراتة 2014م.

2- يوسف مناها محمد الأمين، إدارة الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي وأثرها على التقويم والاعتماد الاكاديمي"، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا للعلوم والتكنولوجيا بالسودان، 2015م.

بين التطبيق السليم لضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي، وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أهداف مؤسسات التعليم العالي وتطوير العملية التعليمية، كما أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى رضا أعضاء هيأة التدريس والعملية التعليمية بمؤسسات التعليم العالي وأن هناك مشكلات تواجه مؤسسات التعليم العالي عند تطبيق إدارة الجودة الشاملة، وقد توصلت الدراسة إلى أن وجود وكالات ووحدات خاصة بالجودة والاعتماد الأكاديمي ساعدت على تسهيل تطبيق سياسات الجودة التعليمية، وأن أهداف الجامعات السعودية تتسق مع تطوير العملية التعليمية، وأن نظام الجودة يؤدي إلى تحسين المرافق والإمكانات والتجهيزات المادية، ويواجه تطبيق الجودة بالجامعات مقاومة كبيرة نتيجة التغيرات التي يحدثها نظام العمل.

2. دراسة الغيث 2016م[1]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق الاعتماد الأكاديمي في أداء أعضاء هيأة التدريس في كلية التربية بجامعة الملك سعود من وجهة نظرهم، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة التي تكونت من جميع أعضاء هيأة التدريس في كلية التربية بجامعة الملك سعود الذين بلغ عددهم (366) عضواً بهيأة التدريس، وقد طبقت الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام 2014/ 2015م، وتوصلت إلى أن الدرجة الكلية لمستوى أثر تطبيق الاعتماد الأكاديمي في أداء أعضاء هيأة التدريس من وجهة نظرهم كانت متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمجالات (3.45)، وجاء مجال الجانب البحثي، والعلمي بالمرتبة الأولى من حيث أثر الاعتماد الأكاديمي في أداء أعضاء هيأة التدريس بمتوسط حسابي بلغ مقداره (3.86)، أعقبه مجال خدمة المجتمع بمتوسط حسابي (3.82)، ومن ثم مجال الأداء التدريسي بمتوسط حسابي (2.68)، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين

[1]-العنودمحمدالغيث " أثرتطبيق الاعتمادالاكاديمي في كلية التربيةبجامعة الملك سعود في أداءأعضاءهيئة التدريس من وجهة نظرهم " مجلةجامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية 2016.

المتوسطات الحسابية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس لأثر تطبيق الاعتماد الأكاديمي في أداء أعضاء هيأة التدريس بالكلية تعزى لمتغيري الخبرة التدريسية والرتبة الأكاديمية، وفي ضوء نتائج الدراسة أوصت الباحثة بضرورة تقديم دورات تدريبية مفصلة للهيئات التدريسية خاصة بكل الفقرات التي أظهرت استجاباتهم فيها وجود أثر متوسط، أو منخفض لتطبيق الاعتماد الأكاديمي في أداء أعضاء هيأة التدريس.

3. دراسة الشيخ 2016م[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم الصحي ولتحقيق ذلك استخدم المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة لجمع المعلومات، سحبت عينة بطريقة العينة العشوائية البسيطة، ولتحليل البيانات استخدم البرنامج الاحصائي (SPSS)، توصلت الدراسة إلى أن هناك ضعف في تطبيق معايير الجودة والاعتماد في كلية الأشعة والطب النووي بجامعة الرباط الوطني وكلية علوم الأشعة بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، وعدم الرضا عن مستوى تطبيقها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث لم تتوفر أدلة إجراءات ضمان الجودة بكليتي الأشعة والطب النووي علوم الأشعة الطبية، وكذلك لا يتوفر الدعم الكافي من الإدارة العليا لتحسين الجودة داخل المؤسسات التعليمية الصحية، كما توصلت إلى أن الدور الذي لعبه تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في تحسين وتطوير الأداء في كليتي علوم الأشعة وتقانة الأشعة الطب النووي كان ضعيفاً، وكان هناك تفاوت في تطبيق مؤسسات التعليم الصحي لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، مع أن هناك بعض الاهتمام من الإدارة بنشر ثقافة الجوة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وقد اتفق أفراد العينة على أن أهم المعايير التي تؤثر في العملية التعليمة هو معيار التعليم والتعلم ومصادرهما، كما اتفقت آراؤهم على أن أكثر المعايير ضعفاً من حيث التطبيق هو معيار إدارة الجودة .

[1]- علاء الدين ابراهيم الشيخ ، "تقييم مدى تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم الصحي"، مرجع سابق.

4. دراسة الصويعي، أبوحنيك 2019م[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى تطبيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي لضمان الجودة بالجامعات الليبية، وذلك من خلال الأبعاد التالية: (هيأة التدريس، البحث العلمي وخدمات المجتمع والبيئة ، الشفافية والنزاهة، ضمان الجودة والتحسين المستمر) بالتطبيق على جامعتي بنغازي والمرقب، كذلك معرفة ما إذا كانت هناك فروقاً إحصائية بين أعضاء هيأة التدريس حول معايير الاعتماد المؤسسي تعزى للمتغيرات الديموغرافية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي، فقد قام الباحثان بتطوير استبانة اعتمادا على المعايير الصادرة عن دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، ووزعت الاستبانة على عينة الدراسة بكلتا الجامعتين، واسترجع عدد 257 استمارة صالحة للتحليل الإحصائي، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن المستوى العام لتطبيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي كان منخفضا، كما أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود فروق معنوية ذو دلالة إحصائية بين المبحوثين حول معايير الاعتماد المؤسسي تعزى للمتغيرات الديموغرافية، وأخيراً طرحت الدراسة مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في توجيه أنظار المسئولين بهذه الجامعات إلى أهمية تطبيق المعايير الخاصة بالاعتماد المؤسسي.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال تتبع الدراسات السابقة وملاحظة ما ورد في ملخصاتها نلاحظ أنها اتفقت مع البحث الحالي في الآتي:

1. ركزت على موضوع التقييم لمؤسسات من مؤسسات التعليم العالي، أو الجامعي في ضوء معايير الجودة الحديثة تأكيداً على أهميتها في هذه المرحلة الزمنية ووفق التطورات الحديثة.

[1]- هند خليفة الصويعي، أمين أبوحنيك، "مدى تطبيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي لضمان الجودة بالجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس (جامعتي بنغازي والمرقب نموذجاً)، عدد خاص مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للتعليم في ليبيا، مجلة كلية الآداب، مصراتة، المجلد(2)، 2019م.

2. استخدمت المنهج الوصفي كأفضل مناهج البحث العلمي ملائمةً لبحث ودراسة مثل هذه الظواهر.
3. اعتمدت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات الخاصة بهذا الموضوع من فئة المبحوثين دون غيرها من أدوات الجمع؛ لملائمتها أكثر لهذا الغرض .

الإطار النظري

المحور الأول / البحث العلمي .

أولاً: مفهوم البحث العلمي .

يعرف بأنه " وسيلة أو استراتجية للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير المعلومات الموجودة فعلاً أو تصحيحها، على أن يتبع في هذا الفحص والاستقصاء الدقيق، خطوات المنهج العلمي، اختيار الطريقة والأدوات اللازمة لجمع البيانات والمعلومات وبحثها " ([1]) .

ثانياً: السياسات المؤسسية في البحث العلمي.

يجدر أن يكون للمؤسسة التعليمية التي تضطلع بمسؤليات بحثية خطة شاملة لتطوير البحوث بناء على رسالتها، تتضمن أهداف الأداء واستراتجيات الدعم والتطوير والإجراءات والأنظمة الإدارية التي تشجع على المشاركة الواسعة من المعنيين في جميع أنحاء المؤسسة، كما يجب أن يكون للمؤسسة آليات لضمان المحافظة على المعايير الاخلاقية في عمل البحوث والنشر المتعلقة بتلك البحوث[2]، ويتنوع البحث العلمي إلى عدة أنواع بالنظر إلى مجاله لعل أهمها:

[1] - ليندة لطاد، وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية ، إصدار المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية ، برلين - ألمانيا ، 2019 م ، ص34 .

[2]- معايير ضمان الجودة والاعتماد المؤسسي لمؤسسات التعليم العالي، الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، 2009م ص61.

1. البحث العلمي الأساسي: هو بحث يهدف إلى اكتشاف المجهول، وتطوير المعلوم وإثراء المعرفة الإنسانية التراكمية دون النظر على عوائده الاقتصادية.

2. البحث العلمي التطبيقي: وهو الذي يهدف إلى استغلال نتائجه في تحقيق عوائد اقتصادية سواء كان في صورة منتجات، أو خدمات، أو أساليب تنظيم وإدارة حلول مشاكل.

3. بحوث تطوير: تهدف إلى اكتشاف المجهول واستغلاله وتطوير ما هو قائم وتنميته[1].

ويتضح مفهوم البحث العلمي عموماً في أنه: سلوك إنساني منظم يهدف استقصاء صحة معلومة أو فرضية، أو توضيح لموقف أو ظاهره وفهم أسبابها ومعالجتها، وهو نظام سلوكي يهدف إلى نمو الإدراك البشري وزيادة قدرته على الاستفادة مما فوق وتحت الثرى...[2].

ثالثاً : أهمية البحث العلمي.

أصبحت الحاجة إلى البحث العلمي في وقتنا الحاضر أشد من منها في أي وقت مضى، حيث أصبح العالم في سباق محموم للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المثمرة التي تكفل الرفاهية للإنسان وتضمن له التفوق على غيره، وبعد أن أدركت الدول المتقدمة أهمية البحث العلمي وعظم الدور الذي يؤديه في التقدم والتنمية أولته الكثير من الاهتمام وقدمت له كلما يحتاجه من متطلبات سواء كانت مادية أو معنوية، ويفيد أيضاً في التغلب على الصعوبات التي قد تواجهنا سواء كانت سياسية ، أو بيئية أو اقتصادية أو اجتماعية[3].

[1]- عدنان رحيم ، البحث العلمي مفاهيم أساليب وتبيقات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009م ، ص 34 .

[2]- حمدان محمد زياد، البحث العلمي، 1989م شبكة المعلومات الدولية بتاريخ 2020/11/15م www.mabt3ath.com.

[3]- عدنان رحيم ، البحث العلمي مفاهيم أساليب وتبيقات، مرجع سابق، ص108- 109 .

رابعاً: خصائص البحث العلمي.

يأخذ البحث بخطوات الأسلوب العلمي، وكما هو معروف تتم مرتبة وفق خطة مرسومة، بحيث لا يحدث انتقال من خطوة إلى خطوة، ويحاول الباحث توظيف جميع العوامل المؤثرة في الموقف، ويأخذ في الاعتبار جميع الاحتمالات مع توافر قدر كبير من الموضوعية، بحيث لا تتأثر بالآراء الشخصية للباحث، ويمكن تشخيص الخصائص في:

1. الالتزام العلمي: يعني أن يلتزم الباحث في بحثه بالمقاييس العلمية، ويقوم بإدراج الحقائق والوقائع.

2. استخدام الطريقة الصحيحة والهادئة: حيث يتم تبني أسس الأسلوب العلمي في البحث من خلال احترام جميع القواعد العلمية.

3. الانفتاح الفكري: يعني أن يتمسك الباحث بالروح العلمية والتطلع دائماً إلى معرفة الحقيقة والابتعاد قدر الإمكان عن التشبث بالرؤية الأحادية المتعلقة بالنتائج التي توصل إليها.

5. كفايات الباحث العلمية: تتمثل في مدخلات نظام البحث التي هي مبعث بصيرة الباحث التي يميز بها مشاكله ويبني من خلالها استراتيجيات ومعالجتها[1].

خامساً : صفات الباحث الجيد.

لكي يكون الباحث موفقاً في إعداد وكتابة بحث، وإنجازه على الوجه المطلوب الأكمل ينبغي أن توفر عدد من السمات والخصائص المطلوب فيه أهمها:

1. توفر الرغبة الشخصية في موضوع البحث: تعتبر رغبة الشخص الباحث في مجال وموضوع البحث وميله نحوه عامل مهم لإنجاز بحثه.

2. قدرة الباحث على الصبر والتحمل: كثيراً ما يحتاج البحث العلمي إلى الصبر والابتعاد عن التسرع فعلى الباحث أن يتوقع عدد من العقبات في سعيه لجميع البيانات والحصول على الإجابات المطلوبة.

[1]- عدنان رحيم ، البحث العلمي مفاهيم أساليب وتبيقات ، مرجع سابق ، ص36-37 .

3. تواضع الباحث: وهو عدم ترفعه على الباحثين الذين سبقوه في مجال بحثه وموضوعه الذي يتناوله أمر في غاية الأهمية فعلى الباحث تقع مسؤولية التعرف وبشكل وافٍ على ما كتبهاالآخرون، ملتزماً بعبارات: وجد الباحث أو عمل الباحث وهكذا.

4. قوة الملاحقة في التحليل والتغير: على الباحث الجيد أن يكون يقظاً ومتنبها في جميع المعلومات وتحليلها وتفسيرها، وأن يتجنب الاجتهادات الخاطئة في شرح مدلولات المعلومات التي يستخدمها.

5. القابلية والقدرة الذاتية عند الباحث لإنجاز بحثه: أي أن يكون قادراً على البحث والتحليل والعرض بالشكل الناجح والمطلوب لأن عملية البحث لاتحتاج إلى جمع المعلومات وتنظيمها فحسب بل تتعدى ذلك إلى تحليل تلك المعلومات وتفسيرها.

6. الباحث المنتظم من حيث الوقت ومعلومات المجمعة: يجب على الباحث أن يكون منظما خلال عمله في مختلف مراحل البحث، وهذا الجانب يعني أمرين هما:. تنظيم ساعاته وأوقاته المقررة لمراحل البحث المختلفة بشكل يتناسب مع ما يتوفر من وقت لتنظيم وترتيب معلوماته المجمعة بشكل منطقي وعملي بحيث يسهل مراجعتها ، ومتابعتها وربطها مع بعضها شكل منطقي مقبول[1].

سادساً: أنواع البحوث العلمية.

1- البحوث الكمية والبحوث النوعية.

أ. البحوث الكمية: هي نوع من البحوث العلمية التي تفترض وجود حقائق اجتماعية الإحصائية في جمعها للبيانات وتحليلها.

ب. البحوث النوعية: البحث النوعي هو نوع من البحوث العلمية التي تفترض وجود حقائق وظواهر اجتماعية تبنى من خلال وجهات نظر الأفراد والجماعات المشاركة في البحث ويتوجه الباحث في البحث النوعي عادة نحو العينة غير العشوائية، أي عينة

[1]- عامر قنديلجي، إيمان السامراني، البحث االعلمي الكمي والنوعي، دار اليازوري العلمية، عمان الأردن، 2009 م ، ص ص 42-41 .

مقصودة، وللملاحظة والمشاركة والمقابلة والوثائق والسجلات الاولية المرتبطة بالموضوع للباحث دوراً اجتماعياً فيها، وهناك أنواع متعددة تدخل تحت مسمى البحث النوعي، ناتج عن تنوع أهداف البحث النوعي، والدافع من هذه البحوث هو التوصل للحقيقة و تطوير المفاهيم النظرية.

2. البحوث التطبيقية: تهدف البحوث التطبيقية إلى معالجة مشاكل قائمة وتعمل على بيان الأساليب ويهدف تطبيق نتائجها لحل المشاكل الحالية، وتقسم البحوث حسب مناهج وأساليب البحث المستخدمة: البحوث التاريخية، والبحوث الوصفية، والبحوث التجريبية، وهناك تقسيمات أخرى للبحوث العلمية: البحوث الاستكشافية، والبحوث الأكاديمية، والبحوث القصيرة، وبحوث الماجستير، وبحوث الدكتوراه[1].

المحور الثاني/ الاعتماد المؤسسي.

إن الاهتمام بموضوع الاعتماد المؤسسي أخذ حيّزا كبيراً في أية مؤسسة تعليمية اليوم، وهو عبارة عن عملية تقويم جودة المستوي التعليمي للمؤسسات، ما يمكّنها من الاستمرار في المستقبل، وأنها تقوم بتحقيق أكبر قدر من أهدافها بما لديها من الموارد والامكانيات، وذلك لتحقيق الحد الحد الأدنى من متطلبات معايير الجودة التي يشترط على الجامعة استيفاءها من أجل إجازتها واعتمادها من قبل هيئة أو اعتماد تعليم عالٍ، داخلية أو خارجية بما يسمح لها الاستمرار ومواكبة التقدم العلمي الحاصل في مؤسسات العالم.

أولاً: مفهوم الاعتماد المؤسسي.

الاعتماد: هو شعار الجودة في التعليم الجامعي تقوم به هيئات، أو مجلس الجامعات العريقة التي لها من الخبرة والمعرفة في تقييم الرسالة والأهداف، والأداء الإداري، وطرائق التعليم والخدمات المساندة لأية مؤسسة جامعية، فشهادة الاعتماد لا تتأتى إلا من خلال انتساب المؤسسة الجامعية إلى أحد مجالس الاعتماد العالمية وبعدها البدء بالتقييم الذاتي الداخلي وصولاً إلى التقييم الخارجي من قبل مجلس الاعتماد الذي

[1]- مجدي محمد يونس ، البحوث العلمية، شبكة المعلومات الدولية الانترنت ،2000م ، www.mdrscenter.com

يسدي النصح والتوجيه إلى المنتسب ويساعده على التطور في النوعية، ويعرف الاعتماد المؤسسي بأنه الإجازة لجهة أو مؤسسة تعليمية للقيام بنشاطات بعد أن تكون قد حددت الشروط الواجب توافرها في تلك المؤسسة[1]، ويعرف أيضاً بأنه إجراء تدقيق وتقييم شامل للمؤسسة التعليمية بغرض التحقق من استيفائها وتحقيقها لمتطلبات محور الاعتماد المحدد، وحصوله على الاعتماد خلال فترة زمنية محددة من بدء مزاولة أنشطتها من الجهة المختصة[2].

ثانياً: أهمية الاعتماد الأكاديمي للمؤسسات التعليمية .

تتجه كثير من المؤسسات التعليمية نحو الاعتماد الأكاديمي، سواء كان محليًّا أو دوليًّا، نتيجةً للمنافسة الشديدة بينها وبين بقية المؤسسات التعليمية الأخرى، المحلية والدولية. فنجد أن سوق العمل دائمًا ما تبحث عن أفضل وأجود المخرجات التعليمية، ولذلك تسعى هذه المؤسسات التعليمية إلى اعتماد برامجها دوليًّا، من أجل رفع مستواها وترتيبها الدولي، مقارنةً ببقية المؤسسات التي لم تُعتمد بعد، ومن الفوائد التي تسعى إليها الجامعات والكليات من خلال حصولها على الاعتماد الأكاديمي، منها أن الاعتماد الأكاديمي يعطي إشارة قوية ومباشرة للطلاب، وللمجتمع المحيط، بأن هذه المؤسسة أو الجامعة تلتزم بالمعايير والضوابط الدولية المتعارف عليها في التعليم النموذجي فإن سوق العمل تعطي أفضلية لخريجي المؤسسات المعتمدة أكاديميًّا عند التوظيف[3].

---

[1]- عبد الراضي حسن المراغي، تطبيق نظام ضمان الجودة التعليمية والاعتماد لتطوير التعليم الجامعي وقبل الجامعي ، القاهرة : دار الفكر العربي 2008م ، ص 9.

[2]- حسين مرجين ، عادل الشركسي ، التجربة الليبية تقييم الجودة والاعتماد في برامج الدراسات العليا ، المؤتمر العربي الثاني لضمان جودة التعليم العالي ، المنامة : المملكة البحرينية ، 2012م ، ص 489 .

[3]- نبهان بن حارث ،جمال بن مطر السالمي ، تقييم تجربة قسم دراسة المعلومات بجامعة السلطان قابوس في ممارسات الجودة والاعتاد الاكاديمي ، مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا جمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي،المجلد 2020 العدد(1)، 2018 م

ثالثاً: أهداف الاعتماد المؤسسي.

إن الهدف العام من الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي هو الحفاظ على ظاهرة الجودة فضلاً عن الموازنة ما بين استقلالية المؤسسة التعليمية وخدمة مصالح المجتمع ، ومحاولة سبل التكامل ما بين هذين البعدين في سبيل نشر أبعاد المعرفة ، وهذا يتطلب تعديل تعليمات الاعتماد باعتبارها وسيلة للتقويم حيث ينقسم الاعتماد إلى عدة أقسام يمكن توضيحها في الاتي:

1- الأهداف العامة .

حيث يعتبر الاعتماد وسيلة فعالة في تحقيق جودة الأداء داخل المؤسسة، تحسين قدرة المؤسسة على الالتزام بمعايير جودة الأداء، وبالتالي تحقيق تطلعات المجتمع من هذه المؤسسات، تحسين وتطوير الجودة من خلال مؤسسات التعليم العالي والبرامج التعليمية، تديم المصداقية لمؤسسات التعليم العالي حتى تتمكن من تقديم الأفضل، التأكيد على الاستيفاء الحد الادني من معايير الجودة.

2- الأهداف الخاصة.

منها: نقل الوحدات الدراسية بين المؤسسات التعليمية، أو في قبول طلاب الدراسات العليا، تعزيز سمعة المؤسسة استجابة للاهتمام العام، والذي يُعد شرطاً أساسياً للقبول في المهنة، توفير المتطلبات التربوية والفنية والمادية وجميع الامكانيات اللازمة لقيام الكليات بأداء مهامها، الحرص على تنمية أعضاء هيأة التدريس ومعاونتهم وتطويرهم من خلال أساليب التنمية المهنية، توفير المقومات الاساسية للبحث العلمي من خلال التأكيد على إعداد الباحثان في مختلف التخصصات[1].

[1]- علاء الدين ابراهيم الشيخ ،تقييم مدى تطبيق معايير الجودة والاعتماد الاكاديمي في مؤسسات التعليم الصحي، مرجع سابق، ص47

رابعاً: أنواع الاعتماد المؤسسي.

1. الاعتماد المؤسساتي أو المؤسسي:

وهو يركز على تقييم أنظمة الأداء الإداري والأكاديمي والمالي وإدارة الجودة فيها، وتقوم به عادةً جامعة أو مؤسسة ، وهو موضوع هذا البحث.

2. الاعتماد الكلي:

وهو إلزامي تقوم به مثلاً وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي في بريطانيا، وهي مستقلة تضع معايير تضمن الجودة في التعليم العالي وتراقب استمرار ضمان تطبيقها وتطويرها، ويلعب مجلس اعتماد التعليم العالي في أمريكا والمؤسسة الأوروبية لتطوير الإدارة في أوروبا دوراً شبيهاً لها.

3. الاعتماد المهني للبرامج (البرامجي):

وهو اختياري محصور في الإدارة أو الهندسة أو الطب وما شابه، ويمنح من قبل مجالس اعتماد متخصصة دولية مثل كليات الإدارة والاقتصاد[1].

خامساً: فوائد الاعتماد المؤسسي.

1. مؤشر عالي الجودة: تستطيع مؤسسة التعليم العالي التي تحصل على الاعتماد المؤسسي الصادر عن الجهة المخولة أن تثبت أنها قد خضعت لعملية فحص دقيقة تستند إلى معايير معترف بها، وتظهر التزامها بتقديم الخبرات التعليمية ذات الجودة العالية.

2. إدراج المؤسسة ضمن دليل المؤسسات المعتمدة: إدراج اسم مؤسسة التعليم العالي في الاعتماد المؤسسي من قبل المركز المختص ضمن قائمة المؤسسات المعتمدة على المواقع الإلكترونية بالإضافة إلى نشر تقارير الفحص الخاصة بها يوفر مصدراً إضافياً للمعلومات حول المؤسسة وبرامجها لأصحاب العلاقة بمن فيهم للطلبة المتوقع التحاقهم بها.

[1]- يوسف حجيم الطائي، وآخرون، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2009م ، ص ص 111- 112.

3. التوظيف في السوق العالمي: يساعد الاعتماد المؤسسي مؤسسات التعليم العالي في أبحاث فرص عمل في أسواق التوظيف العالمية نظرا؛ لأن الاعتماد المؤشر قد أعِد استناداً إلى معايير مطبقة عالمياً.

4. التطور المهني والمؤسسي: الحصول على الاعتماد المؤسسي يتيح للمؤسسة فرصة المراقبة المستمرة لأدائها من خلال التحضير لعمليات الفحص وإعداد التقارير السنوية بوجود الخطط التنفيذية والتطور الإستراتيجي للسياسات والأنظمة التي تعزز التعليم لأي طالب.

5- رفع مستوى المعايير. تجرى عمليات الفحص من قبل اللجان التي يشكلها مركز ضمان الجودة من ذوى الخبرة العالمية بمواضيع الجودة والتدقيق من خلال عملية الفحص (1).

إجراءات البحث:

يتناول هذا الجانب ايضاحاً للجانب العملي للبحث الذي اتبعه الباحثان، حيث تضمن تحديد مجتمع البحث وعينته، ثم كيفية جمع معلومات البحث، وذلك عن طريق الاستبانة، ثم مراحل تصميمها، والتأكد من صدقها وثباتها، بالإضافة إلى أساليب المعالجة الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات الإحصائية.

أولاً- مجتمع البحث.

يشمل مجتمع البحث جميع أعضاء هيأة التدريس بكلية التربية جامعة مصراتة، والبالغ عددهم (209) بأقسامهم ومؤهلاتهم المختلفة.

ثانياً- عينة البحث. نظراً لكبر حجم مجتمع البحث نسبياً، فقد اختيرت عينة من مجتمع الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة، فكان حجمها (40) استبانة وزعت على مجتمع الدراسة بالطريقة العشوائية.

[1]- هند خليفة الصويعي، أمين بوحنيك ، " مدى تطبيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي لضمان الجودة بالجامعات الليبية من وجهة نظر اعضاء هيأة التدريس" (جامعتي بنغازي والمرقب نموذجاً)، عدد خاص مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للتعليم في ليبيا ، مجلة كلية الأداب، مصراتة، المجلد (2)، 2019م، ص 191.

ثالثاً- منهج البحث.

من أجل تحقيق أهداف البحث استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم الحصول على البيانات اللازمة من خلال الاستبانات التي فُرغت بواسطة البرنامج الإحصائي (Spss) بالإصدار (21)، حيث استخدمت الأساليب الآتية: (تحليل الثبات، التكرارت والنسب المئوية، الأساليب الإحصائية الوصفية كالمتوسطات والإنحرافات المعيارية، معاملات الإرتباط، اختبار (T) لعينة واحدة، اختبار (T) لعينتين مستقلتين).

رابعاً- أداة البحث.

اختيرت الاستبانة أداة للبحث، وأعدها الباحثان في ضوء الاطار النظري وبالاستعانة بالمؤشرات المنشورة لمركز ضمان الجودة لمعيار البحث العلمي سنة 2016م، حيث كانت (21) عبارة لقياس الأبعاد الثلاثة محل البحث، وكل عبارة بها خمسة فقرات للإجابة بناء علي مقياس ليكرت الخماسي، حيث قام الباحثان بطريقة الترميز الرقمي لاستجابات أفراد المجتمع للاستجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي، بحيث أعطيت درجة واحدة للاستجابة (غير مُتحقق مطلقاً) ودرجتان للاستجابة (غير مُتحقق) وثلاث درجات للاستجابة (إلى حد ما) وأربع درجات للاستجابة (متحقق) وخمس درجات للاستجابة (مُتحقق جداً)، وقد استخدم متوسط القياس (3)، وهو متوسط القيم (1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5) للاستجابات الخمس كنقطة مقارنة لتحديد مستوى إجمالي كل محور من محاور الدراسة، وبما أن هناك 4 مسافات و5 اختيارات، تم حساب المدى (5-1-4) لتحديد طول فئات مقياس (ليكرت الخماسي)، وبذلك بقسمة المدى على أكبر قيمة في المقياس (5/4=0.8)، وبالتالي فإن المدى بين كل اختيار يساوي (0.8).

وبطريقة أوضح يمكن تحديد معيار التصحيح للأداة من خلال استخدام المعادلة التالية :

$$\frac{5-1}{5} == \frac{\text{الحد الاعلى للمقياس (5) - الحد الادنى للمقياس (1)}}{\text{عدد الفئات المطلوبة (5)}} = \frac{4}{5} = 0.8$$

ثم أضيف الجواب (0.8) إلى نهاية كل فئة لتصبح الفئات كما جاءت في الجدول رقم (1) الذي يوضح حدود فئات المقياس على النحو التالي:

الجدول (1) يبين حدود وفئات مقياس (ليكرت الخماسي) لكل مستويات الاستجابة

ر.م	حدود الفئة	التقديرفي الاستبانة
1	(من 4.21 إلى5.0)	متحقق جداً
2	(من 3.41 إلى أقل من 4.20)	متحقق
3	(من 2.61 إلى أقل من 3.40)	إلى حد ما
4	(من 1.81 إلى أقل من 2.60)	غير متحقق
5	(من 1.0 إلى أقل من 1.80)	غير متحقق مطلقاً

خامساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة.

1. احتسبت التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الأولية (الوظيفية) لمفردات عينة البحث.

2. المتوسط الحسابي الموزون (المرجح) "Weighted Mean": لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات مفردات عينة البحث لكل عبارةعند كل بعد، أي معرفة الدرجة الكلية للبعد.

3. المتوسط الحسابي "Mean": وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات مفردات عينة البحث عن كل عبارة، حيث اعتمد المتوسط الحسابي كمعيار لقياس الدرجة المتحصل وتقييمها ، والمتعلقة بإجابات أفراد العينة، وذلك من خلال ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي.

4. استخدم الانحراف المعياري "Standard Deviation": للتعرف على مدى انحراف استجابات مفردات عينة البحث لكل عبارة من عبارات متغيرات البحث، ولكل فقرة من مقياس البحث عن متوسطها.

5. معامل ثبات ألفا كرونباخ " (Alpha Cronbach) لتحديد معامل الثبات لأداة البحث.

6. اختبار كولموجروف لاختبار التوزيع الطبيعي.

7. اختبار(T) لعينة واحدة لمعرفة ما إذا تحقق البعد الواحد في ضوء مؤشرات الجودة للاعتماد المؤسسي، واختبار(T) لعينتين لمعرفة فيما إذا كانت هناك فروق معنوية في البعد وفقا للمؤهل العلمي والتخصص.

سادساً: معامل ثبات الأداة.

استخرج معامل الإتساق الداخلي لأداة البحث، بالإعتماد على معامل (ألفا كرونباخ) لكل بعد من أبعاد البحث، وكان قيم معامل الثبات تدل على درجة عالية نسبياً من الثبات والاتساق بين فقرات الأداة تتراوح بين (82.0–91.0)، وهي نسبة تفوق الحدالأدنى المقبول لغايات البحث العلمي والبالغة (70%)، ويبين الجدول (2) قيم معامل الثبات، استخدم الباحثان معامل (ألفا كرونباخ) للتأكد من ثبات أداة البحث، والجدول التالي يلخص نتائج الثبات لجميع متغيرات البحث.

الجدول رقم (2) يبين معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ- ألفا) لعبارات الاستبانة

ت	البعد	عدد العبارات	الثبات
1	محور التجهيزات	5	0.82
2	محور الإجراءات	8	0.91
3	محور التشجيع والتحفيز	8	0.91
	الثبات العام	21	0.95

يتضح من الجدول السابق أن معامل الثبات لمقياس البحث عال، حيث بلغ (0.95)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني.

سابعاً: عرض النتائج وتحليلها. وذلك من خلال:

أولا: الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة البحث: يبين الجدول التالي الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة البحث إلى جانب التكرارات والنسب المئوية لكل خاصية.

الجدول رقم (3) يبين الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة.

المتغير	الرمز	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	1	ماجستير	34	%85.0
	2	دكتوراه	6	%15.0
	المجموع		40	%100.0
التخصص	1	تطبيقي	10	%25.0
	2	إنساني أو أدبي	30	%75.0
	المجمـــوع		40	%100.0

يتبين من خلال الجدول السابق أن أغلب أفراد عينة الدراسة من حملة الماجستير بعدد (34) فرداً وبنسبة (85%)، في حين أن حملة الدكتوراه أقل بعدد (6) أفراد بنسبة (15%)، كما أن أفراد عينة البحث ذوي المؤهلات التطبيقية بلغ (10) بنسبة (25%). أما ذوي المؤهلات الإنسانية (30) فرداً بنسبة (75%).

ويشير ذلك إلى أن أعداد أعضاء هيأة التدريس من حملة الماجستير أكبر من حملة الدكتوراه بنسبة (85%) وهي نسبة كبيرة مقارنة بحملة الدركتوراه والتي لا تزيد نسبتهم عن (15%)، وهذا راجع إلى عدم تفعيل برامج الإيفاد لأساتذة الجامعة في الدولة الليبية،

والذي قد ينعكس بشكل غير إيجابي على البحث العلمي في الجامعات الليبية بشكل عام وفي جامعة مصراتة بشكل خاص.

الجداول التالية (4،6،5) توضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات كل محور والتكرارات والنسب المئوية لكل عبارة وترتيب متوسط العبارات تنازلياً داخل المحور الواحد والمتوسط العام لكل محور.

أولاً: محور التجهيزات.

احتُسبت التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لمعرفة التجهيزات الواجب توفرها حول البحث العلمي والاعتماد المؤسسي، ومعرفة درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي لمحور التجهيزات.

الجدول(4) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات العينة لمحور التجهيزات.

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	متحقق جداً	متحقق	إلى حد ما	غير متحقق	غير متحقق طلقاً	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة	المتوسط العام
1	للكلية مكتب خاص يتولى إدارة إجراءات البحث	ك	3	11	10	11	5	2.9	1.172	2	إلى حد ما	إلى حد ما 2.685
		%	7.5	27.5	25.0	27.5	12.5					
2	للكلية ميثاق يضمن التقيد بأخلاقيات البحث	ك	5	14	14	3	4	3.32	1.118	1	إلى حد ما	
		%	12.5	35.0	35.0	7.5	10.0					
3	الكلية تقدم تسهيلات الدعم للبحث وأعمال الترجمة	ك	2	2	9	18	9	2.25	1.55	5	غير متحقق	
		%	5.0	5.0	22.5	45.0	22.5					
4	للكلية قائمة بمنشوراتها على موقعها الإلكتروني	ك	3	7	10	11	9	2.60	1.61	3	غير متحقق	
		%	7.5	17.5	25.0	27.5	22.5					
5	للكلية آلية لتحديد نسبة الإنفاق علي الأبحاث	ك	1	3	15	11	10	2.35	1.06	4	غير متحقق	
		%	2.5	7.5	37.5	27.5	25.0					

بالنظر إلى الجدول السابق نجده يتكون من خمس عبارات بمتوسط حسابي يتراوح ما بين (3.32– 2.25)، وهي بمتوسط عام إلى حد ما، وقد رتبت العبارات وفقاً لدرجة التحقق ترتيباً تنازلياً كما يلي:

جاءت العبارة رقم (2) التي تنص على: "للكلية ميثاق أخلاقي يضمن التقيد بأدبيات وأخلاقيات البحث العلمي " في المرتبة الأولى بمتوسط استجابة بلغت قيمته (3.32) وانحراف معياري (1.118) بدرجة اتفاق أعلى للدرجتين (متحقق وإلى حد ما) بنسبة اتفاق (35%) لكل منها، وجاءت العبارة رقم (1) التي تنص على: للكلية مكتب خاص يتولى إدارة إجراءات البحث " في المرتبة الثانية بمتوسط استجابة بلغت قيمته (2.9)) وانحراف معياري (1.172) بدرجة اتفاق أعلى (للدرجتين متحقق وغير متحقق) بنسبة اتفاق (27.5%) لكل منها، وجاءت العبارة رقم (4) التي تنص على: " للكلية قائمة بمنشوراتها على موقعها الإلكتروني" في المرتبة الثالثة بمتوسط استجابة قيمته (2.60) وانحراف معياري (1.61)، وكانت أعلى نسبة إجابة (25%) و(27.5%) للدرجتين إلى حد ما وغير متحقق، أما العبارة رقم (5) التي تنص على :"للكلية آلية لتحديد نسبة الإنفاق علي الأبحاث " ، فقد جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط استجابة قيمته (2.35) وانحراف معياري (1.06) وكانت أعلى نسبة إجابة (37.5%) و(27.5%) للدرجتين إلى حد ما وغير متحقق، وجاءت العبارة رقم (3) التي تنص على: " الكلية تقدم تسهيلات الدعم للبحث وأعمال الترجمة " في المرتبة الخامسة بمتوسط استجابة قيمته (2.25) وانحراف معياري (1.55)، وكانت أعلى نسبة إجابة (22.5%) لكل من الدرجتين (إلى حد ما ، وغير متحقق).

ويشير ذلك إلى أن للكلية ميثاق أخلاقي يتضمن معايير البحث العلمي وحث الباحثان على الالتزام به واحترامه تقديراً منهم لقيمة البحث العلمي مع وجود مكتب يتولي إتمام الإجراءات الخاصة بالبحث العلمي والعمل على تسهيلها ولكن ليست بالدرجة المطلوبه والذي بينته نتائج استجابات عينة الدراسة، كذلك أظهرت النتائج وجود قصور في وجود قوائم لمنشوراتها على المواقع الالكترونية كي يتسنى الاستفادة منها من قبل الجميع والحصول عليها بطريقة يسيرة وسهلة من قبل الباحثين، مع ضآلة الإنفاق الحقيقي على البحث العلمي المتمثل في رصد ميزانيات خاصة تصرف عليه من الميزانية العامة مع عدم إيجاد تسهيلات لدعم أعمال الترجمة!.

ثانياً: محور الإجراءات .

احتُسبت التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري؛ لمعرفة التجهيزات الواجب توفرها حول البحث العلمي والاعتماد المؤسسي، ومعرفة درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي لمحور الإجراءات.

بالنظر إلى الجدول التالي نجده يتكون من ثمانية عبارات بمتوسط حسابي يتراوح ما بين (2.92– 2.15) وهي بمتوسط عام غير متحقق. رُتبت العبارات وفقاً لدرجة التحقق ترتيباً تنازلياً كما يلي:

جاءت العبارة رقم (1) التي تنص على: "للكلية آليات تحدد أولويات البحث العلمي" في المرتبة الأولى بمتوسط استجابة بلغت قيمته (2.92) وانحراف معياري (0.971) بدرجة اتفاق أعلى للدرجة (إلى حد ما) بنسبة اتفاق (45%)، وجاءت العبارة رقم (7) التي تنص على: "للكلية آلية لتقييم سياسة البحث العلمي" في المرتبة الثانية بمتوسط استجابة بلغت قيمته (2.82) وانحراف معياري (1.23) بدرجة اتفاق أعلى للدرجة (إلى حد ما) بنسبة اتفاق (37%)، وجاءت العبارة رقم (2) التي تنص على: " للكلية آليات تعكس مدى الاتساق بين البحث العلمي والعملية التعليمية" في المرتبة الثالثة بمتوسط استجابة قيمته (2.77) وانحراف معياري (0.91)، وكانت أعلى نسبة إجابة للدرجة (إلى حد ما) بنسبة (42%)، أما العبارة رقم (3) التي تنص على: "خطط البحث الاستراتيجية للكلية تتوافق مع الأولويا الوطنية" فقد جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط استجابة قيمته (2.67) وانحراف معياري (1.04) وكانت أعلى نسبة إجابة (42%) للدرجة إلى حد ما، أما العبارة رقم(8) التي تنص على: "للكلية آلية لتطوير سياسة البحث العلمي " فقد جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط استجابة قيمته (2.65) ونحراف معياري (1.23) وكانت أعلى نسبة إجابة (25%) للدرجة إلى حد ما، ويرجع ذلك إلى وجود آليات لتحديد المعايير والشروط الواجبه للبحث العلمي مع وجود سياسات لذلك، وأن البحوث ترتبط إلى حد ما بالعملية التعليمية بالكلية والذي بينته نتائج

هذا المحور، والتي كانت بدرجة إلى حد ما، كذلك أظهرت النتائج وجود قصور في انتظام آلية البحوث التعاونية المشتركة مع المؤسسات والقطاعات الأخرى بالدولة الليبية، فعدم التواصل المستمر كما يبدو أدى إلى توقف تطوير المناهج لترقى إلى مستوى الطلب في القطاعات المختلفة، وهذا بدوره لم يُقوِّ فاعلية البحث العلمي بالكلية.

جدول(5) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات العينة لمحور الاجراءات

الفقرة	التكرار والنسبة	متحقق جداً	متحقق	إلى حد ما	غير متحقق	غير متحقق مطلقاً	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	درجةالموافقة	المتوسط العام
للكلية آليات تحدد أولويات البحث العلمي	ك	1	10	18	7	4	2.9250	.97106	1	إلى حد ما	
	%	2.5	25.0	45.0	17.5	10.0					
للكلية آليات تعكس مدى الاتساق بين البحث العلمي والعملية التعليمية	ك	2	5	17	14	2	2.7750	.91952	3	إلى حد ما	
	%	5.0	12.5	42.5	35.0	5.0					
خطط البحث الاستراتيجية للكلية تتوافق مع الأولويات الوطنية	ك	3	3	17	12	5	2.6750	1.04728	4	إلى حد ما	
	%	7.5	7.5	42.5	30.0	12.5					
للكلية آلية منتظمة للتواصل مع أرباب العمل والخرجين للحصول على التغذية الراجعة لتطوير مناهجها	ك	2	2	12	10	14	2.2000	1.13680	7	غير متحقق	غير متحقق 2.581
	%	5.0	5.0	30.0	25.0	35.0					
للكلية آلية منتظمة للتواصل مع أرباب العمل والخريجين للحصول على التغذية الراجعة لتعزيز البحوث العلمية التعاونية	ك	1	2	12	12	13	2.1500	1.02657	8	غير متحقق	
	%	2.5	5.0	30.0	30.0	32.5					
للكلية آلية للبحوث العلمية التعاونية المشتركة مع المؤسسات والقطاعات الخرى	ك	1	6	11	14	8	2.4500	1.06096	6	غير متحقق	
	%	2.5	15.0	27.5	35.0	20.0					
للكلية آلية لتقيم سياسة	ك	2	11	15	2	10	2.8250	1.23802	2	إلى حد	

البحث العلمي	%	5.0	27.5	37.5	5.0	25.0					ما
للكلية آلية لتطوير سياسة	ك	2	10	9	10	9	2.6500	1.23101	5	إلى حد	
البحث العلمي	%	5.0	25.0	22.5	25.0	22.5				ما	

ثالثاً: محور التشجيع والتحفيز

احتُسبت التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لمعرفة التجهيزات الواجب توفرها حول البحث العلمي والاعتماد المؤسسي، ومعرفة درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي لمحور التشجيع والتحفيز.

وبالنظر إلى الجدول التالي نجده يتكون من ثمانية عبارات بمتوسط حسابي يتراوح ما بين (3.075– 2.275) وهي بمتوسط عام (إلى حد ما)، ورُتبت العبارات وفقاً لدرجة التحقق ترتيباً تنازلياً كما يلي:

جاءت العبارة رقم (2) التي تنص على: " للكلية ضوابط لتقييم أداء وإنتاج أعضاء هيأة التدريس البحثية " في المرتبة الأولى بمتوسط استجابة بلغت قيمته (3.07) وانحراف معياري (1.02) بدرجة اتفاق أعلى للدرجة (متحقق) بنسبة اتفاق (35%)، وجاءت العبارة رقم (8) التي تنص على: "عدد المرات التي استشهد بها المقتبسون من أبحاث الكلية مناسب حسب علمك" في المرتبة الثانية بمتوسط استجابة بلغت قيمته (2.72) وانحراف معياري (0.933) بدرجة اتفاق أعلى للدرجة (إلى حد ما) بنسبة اتفاق (52.5%)، وجاءت العبارة رقم (4) التي تنص على: الخطة الاستراتيجية للكلية تظهر التزامها بتشجيع ريادة الأعمال في مجالاتها" في المرتبة الثالثة بمتوسط استجابة قيمته (2.67)، وكانت أعلى نسبة إجابة للدرجة (إلى حد ما) بنسبة (30%)، أما العبارة رقم(6) التي تنص على: " للكلية نظام

الجدول (6) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات العينة لمحور التشجيع والتحفيز

الفقرة	التكرار والنسبة	متحقق جداً	متحقق	محايد	غير متحقق	غير متحقق مطلقاً	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة	المتوسط العام
للكلية آليات تحفز باحثيها على إجراء البحوث في تخصصاتهم ونشر نتائجها	ك	2	6	12	14	6	2.6000	1.0813	5	غير متحقق	إلى حد ما 2.637
	%	5.0	15.0	30.0	35.0	15.0					
للكلية ضوابط لتقيم أداء وانتاج أعضاء هيئة التدريس البحثية	ك	2	14	11	11	2	3.0750	1.0225	1	إلى حد ما	
	%	5.0	35.0	27.5	27.5	5.0					
للكلية آليات عادلة وشفافة لدعم أبحاث وأنشطة أعضاء هيئة التدريس	ك	1	5	15	13	6	2.5500	.98580	6	غير متحقق	
	%	2.5	12.5	37.5	32.5	15.0					
الخطة الاستراتيجية للكلية تظهر التزامها بتشجيع ريادة الأعمال في مجالاتها	ك	2	8	12	11	7	2.6750		3	إلى حد ما	
	%	5.0	20.0	30.0	27.5	17.5					
للكلية نظام يعقد اتفاقيات علمية وبحثية وتبادل للزيارات مع المؤسسات المماثلة في العالم	ك	1	1	14	16	8	2.2750	.90547	7	غير متحقق	
	%	2.5	2.5	35.0	40.0	20.0					
للكلية نظام منتظم للمشاركة في المحافل كالمؤتمرات العلمية	ك	3	8	9	12	8	2.6500	1.2310	4	إلى حد ما	
	%	7.5	20.0	22.5	30.0	20.0					
للكلية آلية للاستفادة من نتائج المتميزة	ك	3	6	7	18	6	2.5500	1.1535	6	غير متحقق	
	%	7.5	15.0	17.5	45.0	15.0					
عدد المرات التي استشهد بها المقتبسون من أبحاث الكلية مناسب حسب علمك	ك	1	5	21	8	5	2.7250	.93336	2	إلى حد ما	
	%	2.5	12.5	52.5	20.0	12.5					

منتظم للمشاركة في المحافل كالمؤتمرات العلمية " فقد جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط استجابة قيمته (2.65) وانحراف معياري (1.23)، وكانت أعلى نسبة إجابة (30%) غير متحقق، أما العبارة رقم (1) التي تنص على : " للكلية آليات تحفز باحثيها على إجراء البحوث في تخصصاتهم ونشر نتائجها" فقد جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط استجابة قيمته (2.60) وانحراف معياري (1.08)، وكانت أعلى نسبة إجابة (35%) غير متحقق.

ويشير ذلك إلى أن هناك ضوابط ومعايير معدة مسبقاً لتقييم إنتاج أعضاء هيأة التدريس بالكلية، ما يجعل البحوث تخضع للتقييم العالمي والمتعارف عليه عند كتابة ونشر البحوث العلمية، وأن هناك خططاً لتشجيع الأعمال الريادية في مجالاتها، مع وجود الكلية في المشاركات بالأبحاث في التخصصات المختلفة ولكن ليس بالشكل المطلوب، بالإضافة لقلة التحفيز لأصحاب البحوث والمنشورات العلمية وقلة الدعم المطلوب لأنشطة أعضاء هيأة التدريس في مجال تخصصاتهم والاستفادة منها، كذلك قصور الكلية في نظام عقد الاتفاقيات والزيارات مع مؤسسات التعليم في المنطقة وأنحاء العالم ربما لظروف البلاد المتعثرة حالياً في ظل عدم الاستقرار السياسي والمالي المعاش.

ثالثاً: تحليل فرضيات البحث.

قبل البدء في اختبار فرضيات البحث يجب التأكد فيما إذا كانت بيانات البحث تتبع التوزيع الطبيعي ، وللتأكد من صحة طبيعة البيانات استخدم اختبار كولموجورف كان مستوي المعنوية المشاهدة لاختبار المحاور الثلاثة كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (7) يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لاختبار كولموجورف.

	اختبار كولموجورف		
	القيمة المحسوبة	درجات الحرية	مستوي المعنوية المشاهدة P-value
التجهيزات	.080	40	.200*
الإجراءات	.114	40	.200*
التشجيع والتحفيز	.102	40	.200*

من خلال نتائج الاختبار يتضح أن مستوي المعنوية المشاهدة للمحاور الثلاثة أكبر من (5%) مما يدل علي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ، وبالتالي استخدمت الاختبارات المعلمية للإجابة عن فرضيات البحث.

1. الفرضية الاولي: لتحليل فرضية البحث والتي تنص عن مامدي درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي للمحاور الثلاثة تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة لاختبار الفرضية الإحصائية التالية وذلك عند مستوي معنوية (5%) حسب كل محور.

الفرضية الصفرية: درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي بالنسبة لمحور (التجهيزات-الإجراءات-التشجيع والتحفيز) بدرجة إلى حد ما.

الفرضية البديلة: درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بمصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي بالنسبة لمحور (التجهيزات- الإجراءات- التشجيع والتحفيز) بدرجة تختلف عن المتوسطة (إلى حد ما).

من خلال نتائج اختبار (T) لعينة واحدة الموضحة بالجدول رقم (8) للمحاور الثلاثة نجد أن مستوى المعنوية المشاهدة (P-VALUE) أقل من مستوي المعنوية (5%) عند كل المحاور، وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة اي أن درجة

تحقق المحور تختلف عن المتوسطة (إلى حد ما)، وبالنظر لقيمة متوسط درجات العينة نجدها أقل من (3) في كل المحاور، ما يعني أن درجة معيار التحقق (غير متحققة).

الجدول رقم (8) يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (T)لعينة واحدة للمحاور الثلاثة

المحور	حجم العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة Tالمحسوبة	درجات الحرية	مستوي المعنوية المشاهدة P-value	القرار
التجهيزات	40	2.6850	.86159	-2.312	39	.026	رفض
الإجراءات	40	2.5813	.85978	-3.080	39	.004	رفض
التشجيع والتحفيز	40	2.6375	.83771	-2.737	39	.009	رفض

2. الفرضية الثانية: لتحليل فرضية البحث والتي تنص: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي يعزى لمتغير المؤهل العلمي (ماجستير- دكتوراه) ؟ للمحاور الثلاثة استُخدم اختبار (T) لعينتين مستقلتين لاختبار الفرضية الإحصائية التالية، وذلك عند مستوي معنوية (5%)حسب كل محور.

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي بالنسبة لمحور (التجهيزات- الإجراءات- التشجيع والتحفيز) تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي بالنسبة لمحور (التجهيزات- الإجراءات- التشجيع والتحفيز) تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

من خلال نتائج اختبار (T) لعينتين مستقلتين الموضحة بالجدول رقم (9) للمحاور الثلاثة نجد أن مستوي المعنوية المشاهدة (P-VALUE) أقل من مستوي المعنوية (5%) عند كل من المحورين(التجهيزات- الإجراءات)، وهذه يعني رفض

الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي بالنسبة لمحورين (التجهيزات– الإجراءات) تعزى لمتغير المؤهل العلمي، أما بالنسبة للمحور الثالث التشجيع والتحفيز نجد أن مستوي المعنوية المشاهدة (P–VALUE) اكبر من مستوي المعنوية (5%) أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي بالنسبة لمحور (التشجيع والتحفيز) تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الجدول رقم (9) يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (T) لعينتين مستقلتين للمحاور الثلاثة وفق المؤهل

المحور	المؤهل	حجم العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	مستوي المعنوية P– المشاهدة value	القرار
التجهيزات	ماجستير	34	2.8176	.83611	2.464	38	.018	رفض
	دكتوراه	6	1.9333	.61536				
الإجراءات	ماجستير	34	2.7316	.81773	2.866	38	.007	رفض
	دكتوراه	6	1.7292	.57237				
التشجيع والتحفيز	ماجستير	34	2.7426	.85720	1.957	38	.058	قبول
	دكتوراه	6	2.0417	.35059				

3. الفرضية الثالثة: لتحليل فرضية البحث والتي تنص : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي تعزى لمتغير التخصص(تطبيقي – إنساني أو أدبي) ؟ للمحاور الثلاثة استخدم اختبار(T) لعينتين مستقلتين لاختبار الفرضية الإحصائية التالية وذلك عند مستوي معنوية (5%) حسب كل محور.

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي بالنسبة لمحور (التجهيزات– الإجراءات– التشجيع والتحفيز) تعزى لمتغير التخصص.

الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي بالنسبة لمحور (التجهيزات– الإجراءات– التشجيع والتحفيز) تعزى لمتغير التخصص.

من خلال نتائج اختبار (T) لعينتين مستقلتين الموضحة بالجدول رقم (10) للمحاور الثلاثة نجد أن مستوي المعنوية المشاهدة (P–VALUE) أكبر من مستوي المعنوية (5%) عند محور(التجهيزات)، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، أي أنه لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي بالنسبة لمحور (التجهيزات) تعزى لمتغير التخصص، أما بالنسبة للمحورين (الإجراءات– التشجيع والتحفيز) فنجد أن مستوي المعنوية المشاهدة (P–VALUE) أقل من مستوي المعنوية (5%) أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي بالنسبة لمحور (الإجراءات– التشجيع والتحفيز) تعزى لمتغير التخصص.

الجدول رقم (10) يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (T) لعينتين مستقلتين للمحاور الثلاثة وفق التخصص.

المحور	المؤهل	حجم العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	مستوي المعنوية المشاهدة P-value	القرار
التجهيزات	تطبيقي	10	3.1400	.80581	2.001	38	.053	قبول
	إنساني أو أدبي	30	2.5333	.83762				
الإجراءات	تطبيقي	10	3.0625	.55668	2.135	38	.039	رفض
	إنساني أو أدبي	30	2.4208	.88965				
التشجيع والتحفيز	تطبيقي	10	3.1250	.65881	2.231	38	.032	رفض
	إنساني أو أدبي	30	2.4750	.83653				

تفسير النتائج:

تناول البحث الحالي مؤشرات تحقق معيار البحث العلمي بكلية التربية جامعة مصراتة في ضوء متطلبات الجودة للاعتماد المؤسسي، حيث تشهد الجامعات الليبية في هذه الفترة الاتجاه للاعتماد المؤسسي في مختلف مؤسسات التعليم العالي، وذلك للاتجاه نحو الجودة الشاملة التي يشهدها العالم اليوم، حيث انطلق البحث الحالي من خلفية نظرية مفادها مدي تحقق معيار البحث العلمي حسب متطلبات الجودة الليبية في كلية التربية، وذلك استعداداً للاعتماد المؤسسي الذي ستصنف عليه الجامعات في الفترة القادمة، حيث اقتصر البحث على أحد جوانب الاعتماد المؤسسي وهو البحث العلمي، والذي كان نقطة الانطلاق في هذا البحث، ولهذا فقد حاول الباحثان الإجابة على تساؤلات البحث، حيث تمثل **السؤال الأول/** ما مدى درجة تحقق معيار البحث العلمي في كلية التربية بجامعة مصراتة حسب متطلبات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي؟ حيث قُسم البحث إلى ثلاثة محاور: محور التجهيزات، ومحور الإجراءات، ومحور التشجيع والتحفيز، ويمكن توضيحها فيما يلي: محور التجهيزات أظهرت النتائج أن المعيار متحقق (إلى حد ما) في

هذا المحور بمتوسط عام (2.685) أي بدرجة متوسطة، حيث تبين إن للكلية ميثاق يضمن التقيد بأخلاقيات البحث العلمي، والذي يعتبر دستور يجب على الجميع احترامه، وهو بمثابة إعطاء قيمة للبحث العلمي عند الباحثين، وإن للكلية مكتب خاص يتولى إدارة وإجراءات شؤون البحث العلمي، حيث يعتبر المكان المنظم والموجه للبحوث العلمية، وإعطاء التسهيلات والرد على الاستفسارات بما يضمن الوصول بالبحث العلمي إلى المستوى المطلوب، وفي المقابل تفتقر الكلية إلى أن تكون لديها قائمة بمنشوراتها على المواقع الالكترونية، وذلك للاستفادة منها بشكل إيجابي، وينقص الكلية الدعم المالي الذي يعتبر العامل الأساسي في نجاح أي مشروع، وهذا قد ينعكس على إنتاجية الباحثين في المستقبل، وتفتقر الكلية إلى أعمال الترجمة للاستفادة من الأبحاث والمنشورات الأجنبية، والعمل على ترجمتها للاستفادة منها، وتقديم الدعم والتسهيلات لترجمة أبحاثها، أما فيما يتعلق بمحور الإجراءات، فقد أظهرت النتائج أن هذا المحور جاء بدرجة (غير متحقق) بمتوسط عام (2.58) حيث تبين أنه لا توجد للكلية آلية التواصل مع أرباب العمل والخريجين؛ لتطوير مناهجها ولتعزيز التواصل والتعاون بينهما، وأنه لا توجد آليات التعاون المشترك مع المؤسسات بالدولة الليبية، وهذا يعكس تقوقع الكلية على نفسها وعدم الانفتاح والتواصل مع المجتمع المحيط بها، وبسؤال عن ما إذا كانت الخطط الاستراتيجية للكلية تتوافق مع الأولويات الوطنية جاءت العبارة (إلى حد ما) حيث يوجد اتجاه إلى هذا المفهوم فكان لزاماً على كلية التربية أن تكون أكثر حرصاً على التوافق مع الأولويات الوطنية، وخاصةً ما تمر به البلاد في هذه الفترة الصعبة، وإلى الحاجة الماسة لهذه البحوث للتطوير والتقدم في جميع المجالات، أما فيما يتعلق بمحور التشجيع والتحفيز، فقد أظهرت النتائج أن هذا المحور جاء بدرجة (إلى حد ما) بمتوسط عام (2.637)، جاءت العبارة: للكلية ضوابط لتقييم إنتاج أعضاء هيأة التدريس في المرتبة الأولى، ويتضح من هذا أنه هناك اهتمام من قبل الكلية في هذا الخصوص، وذلك بوضع ضوابط ومعايير تخضع لها كل البحوث العلمية المقدمة للنشر بما يضمن جودة هذه البحوث، وبالنسبة لعدد المرات المسموح بها في الاقتباس من المراجع والأبحاث الأخرى، فكانت

الاستجابات (إلى حد ما) حيث كما يعرف في البحث العلمي الاستعانة بالبحوث والمراجع السابقة عند إعداد البحوث العلمية هو شيء مسموح به، ولكن لا يعتمد على البحوث السابقة بدرجة كبيرة، أي ترك مساحة لأفكار الباحث ووجهة نظره في الموضوع المراد دراسته، أظهرت النتائج أن للكلية جانب تُظهر فيه التزامها بتشجيع الأعمال الرائدة ، وذلك لفتح جانب المنافسة في هذا المجال، مع وجود بصمات للكلية في المحافل الدولية، وتفتقر الكلية إلى التحفيز لباحثيها على البحث العلمي، وقصور في الاستفادة من نتائج البحوث المتميزة، كذلك غياب الشفافية في عملية دعم للأبحاث والأنشطة لأعضاء هيأة التدريس بالكلية، وهناك قصور في تأسيس نظام لعقد الاتفاقيات العلمية وتبادل الزيارات.

اتفقت نتائج البحث الحالي مع نتائج دراسة (الصويعي،2019) حيث أظهرت النتائج وجود ضعف في تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي في كل من جامعة بنغازي، وجامعة المرقب.

اتفقت نتائج البحث مع نتائج دراسة (الشيخ، 2016) حيث اظهرت وجود ضعف في تطبيق معايير الجودة والاعتماد في كل من كلية الاشعة والطب النووي بجامعة السودان.

اختلفت نتائج البحث الحالي مع نتائج دراسة (الغيث،2016) إلى أن الدرجة الكلية لمستوى تطبيق الاعتماد المؤسسي لدى أعضاء هيأة التدريس بجامعة الملك سعود جاءت بدرجة متوسطة.

نتائج البحث

توصل البحث إلى النتائج التالية:

1. أن درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي متوسطة (إلى حد ما) في محوري (التجهيزات) و (التشجيع والتحفيز).

2. أن درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي في مستوى (غير متحقق) في محور (الإجراءات) .

3. أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي بالنسبة لمحورين (التجهيزات– الإجراءات) تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

4. أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي بالنسبة لمحور (التشجيع والتحفيز) تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

5. أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي بالنسبة لمحور (التجهيزات) تعزى لمتغير التخصص.

6. أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في درجة تحقق معيار البحث العلمي لكلية التربية بجامعة مصراتة في ضوء مؤشرات الجودة الليبية للاعتماد المؤسسي بالنسبة لمحور (الإجراءات– التشجيع والتحفيز) تعزى لمتغير التخصص.

توصيات البحث

يوصي الباحثان من خلال هذا البحث بالتوصيات التالية:

1. يوصي البحث بتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة للبحث العلمي وأعمال الترجمة في مثل هذه الأعمال.

2. وضع آلية للإنفاق أكثر على الأبحاث من ميزانيات الجامعات.

3. الشفافية في عملية دعم الأبحاث والأنشطة لأعضاء هيأة التدريس بالكليات.

4. العمل على عقد الإتفاقيات وتبادل الزيارات مع المؤسسات التعليمية المماثلة في دول العالم.

5. العمل على الاستفادة من نتائج الابحاث المتميزة في المجالات المختلفة وتكاملها.

6. العمل على إيفاد أعضاء هيأة التدريس إلى الخارج؛ وذلك لإستكمال دراستهم والاستفادة من نتائج البحث العلمي والتطور الحاصل في دول العالم .

قائمة المصادر والمراجع

1. حسين مرجين، عادل الشركسي، التجربة الليبية تقييم الجودة والاعتماد في برامج الدراسات العليا، المؤتمر العربي الثاني لضمان جودة التعليم العالي المنامة، المملكة البحرينية، 2012م.

2. عامر قنديلجي، إيمان السامراني، البحث االعلمي الكمي والنوعي، عمان : دار اليازوري العلمية، 2009م.

3. عبد الراضي حسن المراغي، تطبيق نظام ضمان الجودة التعليمية والاعتماد لتطوير التعليم الجامعي وقبل الجامعي، القاهرة : دار الفكر العربي 2008م.

4. عدنان رحيم، البحث العلمي مفاهيم أساليب وتطبيقات، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009م.

5. علاء الدين ابراهيم الشيخ، " **تقييم مدى تطبيق معايير الجودة والاعتماد الاكاديمي في مؤسسات التعليم الصحي**"، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016 م.

6. العنود محمد الغيث، " **أثر تطبيق الاعتماد الاكاديمي في كلية التربية بجامعة الملك سعود في أداء أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظرهم** " ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية ، 2016 م .

7. ليندة لطاد، وأخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، إصدر المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية، برلين – ألمانيا، 2019 م.

8. محاسن عدنان، وآخرون ،" **تقييم أعضاء هيأة التدريس للعملية التعليمية بكليات جامعة الزاوية في ضوء محاور الاعتماد المؤسسي**"، طرابلس، ليبيا، 2013م.

9. نبهان بن حارث، جمال بن مطر السالمي، " **تقييم تجربة قسم دراسة المعلومات بجامعة السلطان قابوس في ممارسات الجودة والاعتماد الاكاديمي**" ، مجلة دراسات

المعلومات والتكنولوجيا جمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي، المجلد (20)، العدد(1)، 2018م.

10. هند خليفة الصويعي، أمين أبوحنيك، **"مدى تطبيق بعض معايير الاعتماد المؤسسي لضمان الجودة بالجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس (جامعتي بنغازي والمرقب نموذجاً)**، عدد خاص مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للتعليم في ليبيا، مجلة كلية الآداب، مصراتة، المجلد (2)، 2019م.

11. يوسف حجيم الطائي وآخرون، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2009م.

12. يوسف مناها محمد الأمين، " **إدارة الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي وأثرها على التقويم والاعتماد الاكاديمي**" ، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا للعلوم والتكنولوجيا بالسودان، 2015م.

بالإضافة إلى:

1. دليل أعضاء هيأة التدريس الصادر عن كلية التربية بجامعة مصراتة 2014م.

2. حمدان محمد زياد، البحث العلمي، 1989م، شبكة المعلومات الدولية .www.mabt3ath.com

3. مجدي محمد يونس، البحوث العلمية، 2000م، شبكة المعلومات الدولية . www.mdrscenter.com

* * *